

SNB Capital
2025 **NOMU**
CONNECT

ملتقى "Nomu Connect 2025"
أبرز المرئيات والتوصيات والمخرجات



نظرة عامة على "يوم المستثمرين وشركات نمو 2025"

في إطار التزامها بتطوير الأسواق المالية وتعزيز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، نظّمت الأهلي المالية ملتقى "يوم المستثمرين وشركات نمو 2025"، يوم الأربعاء بتاريخ 17 سبتمبر 2025م الذي يُعد منصة سنوية ريادية تُعزز الحوار بين الجهات التنظيمية، والمستثمرين، والشركات المدرجة في نمو السوق الموازية.



وقد انعقدت على هامش الملتقى طاولة مستديرة شارك فيها ممثلين من "هيئة السوق المالية"، و"تداول السعودية" والأهلي المالية، مما أتاح فرصة استثنائية للشركات المدرجة، للتواصل المباشر مع الجهات التنظيمية والمستثمرين المؤسسيين. وركزت النقاشات حول أبرز الفرص والتحديات التي تشكّل مستقبل سوق "نمو"، بما في ذلك إصلاحات السوق، وآليات السيولة، وممارسات الإفصاح، والمسارات المؤدية إلى السوق الرئيسية "ناسي".

وسلّط "يوم المستثمرين وشركات نمو 2025" الضوء على تنوع القطاعات الممثلة في السوق الموازية "نمو"، والتي تشمل الطاقة، والصناعة، والتقنية، والتجزئة، والخدمات التجارية والمهنية، وغيرها، وأكد دور هذه المنصة الفاعلة في تمكين الشركات بمختلف أنواعها من الوصول إلى رأس المال وتحقيق النمو المستدام.



”يوم المستثمرين وشركات نمو 2025“ في أرقام



+50
مشاركاً في الطاولة
المستديرة



25+
شركة مدرجة
تمثل قطاعات
متنوعة.



150+
مستثمراً
بما في ذلك المؤسسات
والمستثمرين المحليين، والمكاتب
العائلية، مستثمرين أجنب
مؤسسيين.



5+
مقابلات صحفية



140+
اجتماعاً مغلماً
بين المستثمرين
والمصدرين.



الشركات المشاركة



استعرضت الطاولة المستديرة أهم المواضيع المتعلقة بنمو - السوق الموازية، حيث ركزت على عدة محاور، أبرزها:



تحسينات الإفصاح وعلاقات المستثمرين



التطورات التنظيمية والسوقية



الانتقال إلى السوق الرئيسية



تحديات السيولة وحلولها



وقد أتاحت هذه النقاشات للشركات والمستثمرين والجهات التنظيمية تبادل الرؤى حول التحديات الحالية والفرص المستقبلية، وتناولت تعزيز الشفافية، وتعميق مستويات السيولة، وزيادة جاذبية "نمو" للمستثمرين المؤسسيين محلياً ودولياً.

المحاور الأربعة الرئيسية التي تركّزت حولها نقاشات الطاولة المستديرة:

01 التطورات التنظيمية والسوقية

تمت مناقشة ما تشهده البيئة التنظيمية للسوق الموازية "نمو" من تطور مستمر، وقد أُكِّد ممثلو "هيئة السوق المالية" و"تداول السعودية" على أن تصميم الإطار التنظيمي لـ "نمو" يتجاوز مجرد جذب إدراجات جديدة، ليشمل كذلك ضمان مصداقية السوق وحماية المستثمرين.

وفي هذا السياق، أشار المشاركون إلى عدد من الإصلاحات، كان من أبرزها:

- تأكيد "هيئة السوق المالية" على أن شركات الاستحواذ ذات الغرض الخاص (SPACs) سيتم طرحها في "نمو"، وهو ما يوسع خيارات التمويل، ويعزّز توافق السوق مع الممارسات الدولية.
- استعراض التدابير التي طبّقت بالفعل، وتشمل:
 - إدخال خطط ملكية الموظفين للأسهم.
 - توسيع فئات المستثمرين الأجانب المؤهلين.
 - رفع متطلبات الإدراج من 10 ملايين ٲ إلى 30 مليون ٲ كحد أدنى للقيمة السوقية.
 - تأكيد من المستثمرين على أهمية تعزيز السيولة من خلال فتح مجال أوسع للمستثمرين في السوق

الخلاصة والتوصية:

يتعين على "نمو" تحقيق التوازن بين هدفين رئيسيين، هما أهمية الإبقاء على سوق "نمو" كونها منصة مرنة لخدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وضمان وصول المستثمرين إلى شركات تتمتع بالحوكمة السليمة والشفافية التشغيلية. وقد اتفق المشاركون على أن هذا التوازن يمثل عاملاً أساسياً لاستمرار "نمو" في جذب مُصدرين جدد والحفاظ على ثقة المستثمرين محلياً ودولياً. وتكمن أهمية الإبقاء على سوق "نمو" في كونها منصة تمويل جديدة تخدم هذه الفئة من الشركات، حيث أن غياب المرونة وعدم توفر السيولة المناسبة قد يدفع الشركات إلى البحث عن الانتقال للسوق الرئيسية، مما يُعد مؤشراً فعالاً نوعاً ما على مستقبل السوق ودوره في دعم نمو هذا القطاع الحيوي.

02 تحسين أطر الإفصاح وتعزيز دور علاقات المستثمرين

حدّد المشاركون ممارسات الإفصاح باعتبارها أبرز التحديات التي تواجه الشركات المدرجة في السوق الموازية "نمو"، حيث أشار مديرو الصناديق والمحللون إلى أن العديد من الشركات المدرجة في نمو تكتفي بالإفصاح نصف السنوي عن المبيعات وصافي الأرباح، وهو ما يؤدي إلى عدم حصول المستثمرين على المعلومات المستقبلية اللازمة لاتخاذ قرارات صائبة، ويتسبب بشكل كبير في حدوث فجوات في التقييم، وتقلبات في السوق، وزيادة مخاطر التسعير غير الدقيق.

وأكدت "هيئة السوق المالية" أن **متطلبات الإفصاح التنظيمية** تمثل الحد الأدنى، وأوصت بأن تتجاوز الشركات هذا الحد الأدنى، وأشار المشاركون إلى أن الشركات التي تتبنى إفصاحاً أكثر شمولاً، وتتوافق "علاقات المستثمرين" وممارسات الحوكمة فيها مع متطلبات مؤشر "ناسد"، تميل إلى تحقيق سيولة أعلى، وقاعدة مستثمرين أكبر وأكثر تنوعاً، وتقييمات أكثر استقراراً.

كما خلّصت النقاشات إلى أن إنشاء إدارة لعلاقات المستثمرين -حتى وإن كانت محدودة-، يمكّن الشركات من الاستجابة لاستفسارات المستثمرين، وتوضيح الاستراتيجية، وتقديم تحديثات دورية، وهو ما يعزّز الثقة، ويجذب رؤوس الأموال طويلة الأجل، حيث يعد تحسين الإفصاح وإضفاء الطابع المؤسسي على علاقات المستثمرين من أولويات تطوير "نمو".

الخلاصة والتوصية:

إن اللوائح تضع الحد الأدنى لمعايير الإفصاح، إلا أن الشركات الراغبة في تمييز نفسها لدى المستثمرين، عليها أن تبادر إلى مشاركة قصص نموها بانتظام، وأن تتفاعل مع السوق باستمرار.

03 تحديات السيولة وحلولها

اعتبرت النقاشات أن السيولة تمثل مؤشراً على تقدم السوق الموازية "نمو"، وفي الوقت نفسه تُعد تحدياً مستمراً يتعلق بضمان استقراره، فمنذ انطلاق "نمو" ارتفع متوسط حجم التداول اليومي بشكل ملحوظ، وهو ما يعكس اهتماماً متزايداً من المستثمرين المؤسسيين والمؤهلين، وعلى الرغم من ذلك، فإن التقلبات ما زالت تشكل مصدر قلق، خاصة بالنسبة لصفار المستثمرين الذين قد تثيرهم التحركات الحادة للسوق.

وقد سلط المشاركون الضوء على دور "صانع السوق" باعتباره أداة رئيسية لمواجهة هذا التحدي، حيث يساهم في استقرار نشاط التداول، وتحسين استمرارية الأسعار، وتعزيز الثقة العامة في "نمو"، كما شددوا على ضرورة تسريع اعتماد آلية بناء سجل الأوامر المسرع أثناء الطرقات الأولية، نظراً لما تُسهم به هذه الآلية في تحسين كفاءة تسعير الأسهم وتوسيع نطاق المشاركة، وهو ما يعزز من توافق "نمو" مع المعايير العالمية، ويرسخ جاذبيته باعتباره منصة مرنة للإدراج.

الخلاصة والتوصية:

إن تحسين السيولة لا يرتبط فقط بزيادة حجم التداول، بل يشمل أيضاً الحفاظ على تداول مستقر وقادر على دعم النمو طويل الأجل للسوق الموازية من خلال تفعيل أكبر لصانع السوق وآليات بناء سجل الأوامر المسرع.



04 الانتقال إلى السوق الرئيسية

شكّل الانتقال إلى السوق الرئيسية (تاسي) أحد محاور النقاش الأساسية، وقد أوضحت الجهات التنظيمية أنه على الرغم مما توفره السوق الرئيسية من رؤية أوسع ومصادر أكبر لرأس المال، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن تُعتبر جميع الشركات المدرجة في السوق الموازية "نمو" الوصول إلى السوق الرئيسية هدفاً نهائياً، إذ إن "نمو" قد صُممت لتكون منصة مرنة طويلة الأجل، خاصةً للشركات التي تستفيد من هيكلها البديل ومتطلباتها المخففة للإدراج.

وأشار المشاركون في الجلسة الحوارية إلى أن المتطلبات المتعلقة بحجم قاعدة المساهمين، وممارسات الحوكمة، وبرامج الحوافز للموظفين، لا تُعد عوائق، بل أدوات حماية تهدف إلى صون حقوق المستثمرين، وضمان جاهزية الشركات للانتقال إلى السوق الرئيسية.

الخلاصة والتوصية:

ينبغي على الشركات تقييم جاهزيتها وأهدافها طويلة الأجل قبل سعيها للترقية، حيث أن البقاء في "نمو" قد يمثل بالنسبة للكثير من هذه الشركات مساراً أكثر استدامة للنمو، بينما قد يشكل الانتقال إلى "تاسي" بالنسبة لشركات أخرى خطوة تالية طبيعية في رحلتها المؤسسية.



رؤى الشركات والمستثمرين

في نهاية الطاولة المستديرة تم فتح المجال للشركات المدرجة والمستثمرين لمشاركة رؤاهم بشكل مباشر مع الجهات التنظيمية، حيث عبّر المسؤولون التنفيذيون في الشركات عن مخاوفهم المتعلقة بمتطلبات الحد الأدنى للمساهمين، ومتطلبات الحوكمة، والقيود المفروضة على برامج حوافز الموظفين، كما سلطوا الضوء على مجالاتٍ تتطلب مزيداً من المرونة لضمان استمرار النمو، ومن جانبهم أشار المستثمرون، إلى تحدياتٍ مثل ازدحام مسارات الطروحات العامة الأولية، حيث قد يؤدي طرح عدد كبير جداً من الاكتتابات المتتالية إلى خفض الطلب.

الخلاصة والتوصية:

أظهرت هذه الرؤى الحاجة إلى تحقيق توازن دقيق بين ضمانات السوق والاعتبارات العملية التي تواجه المصدريين والمستثمرين، وقد أقرت الجهات التنظيمية بالمخاوف التي تطرقت إليها النقاشات، لكنها أكدت مجدداً على أن القواعد مصممة لحماية استقرار السوق، وتعزيز تنوع الملكية، وترسيخ ثقة المستثمرين على المدى الطويل.



الخاتمة

يعد تنظيم "يوم المستثمرين وشركات نمو 2025" مبادرة استراتيجية لتزويد الشركات المدرجة في سوق نمو بمنصة مفتوحة لتجسير العلاقات وإيصال أبرز التحديات للجهات التنظيمية والمصدرين والمستثمرين، إضافة إلى فرصة للاجتماع مع مستثمرين محتملين لتوسيع أعمالهم.

ويمكن اعتبار مخرجات "يوم المستثمرين وشركات نمو 2025"، خارطة طريق لتعزيز شفافية السوق، وتنويع قاعدة المستثمرين، وضمان استمرار السوق الموازية "نمو" في أداء دورها بصفاتها منصة نمو مرنة للشركات -بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة-، ومسار عبور هام إلى السوق الرئيسية، ويتمشى الملتقى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، وبرنامج تطوير القطاع المالي، الرامية إلى توسيع قاعدة المشاركين في الأسواق المالية، وفتح مسارات تمويل جديدة أمام الشركات الناشئة.

المخرجات	محتوى النقاش
اتفق المشاركون على أن تعزيز دور صانع السوق وتفعيل بناء سجل الأوامر المسرع، قد أسهمت في تعزيز السيولة في "نمو" ودعم ثقة المستثمرين.	التقدم المُحرَز
أكد المشاركون على ضرورة تحسين الإفصاحات المؤسسية، وتعزيز ممارسات علاقات المستثمرين، وضمان الشفافية عبر الشركات المدرجة في "نمو".	التحديات القائمة
توصّلت النقاشات إلى ضرورة الحفاظ على المرونة فيما يتعلق بالشركات النامية التي يُرجَّح استمرارها في "نمو" على المدى الطويل، دون الحاجة إلى الانتقال إلى السوق الرئيسية "تاسي".	أهمية المرونة للمصدرين
سلّطت النقاشات الضوء على الحاجة إلى مواصلة التعاون، لتحقيق التوازن بين حماية المستثمرين، وإمكانية الوصول، والنمو المستدام.	النظرة المستقبلية

تداول
السعوديةهيئة السوق المالية
Capital Market Authority

تتقدم شركة الأهلي المالية بخالص الشكر والتقدير إلى هيئة السوق المالية وتداول السعودية على ما قدموه من دعم لإثراء الملتقى، ولجميع الشركاء والمشاركين على إسهاماتهم القيّمة في نجاح "يوم المستثمرين وشركات نمو 2025"، متطلعين إلى إقامة النسخة القادمة في عام 2026 بإذن الله تعالى.



SNB Capital



alahlicapital.com



8002440123



[capitalsnb](https://www.linkedin.com/company/capitalsnb)



[capital_snb](https://www.instagram.com/capital_snb)



[capital_snb](https://twitter.com/capital_snb)